30/09/2019

النشرة الالكترونية

GAIF Electronic Bulletin

دورية تصدر عن الامانة العامة
للإتحاد العام العربي للتأمين

Disclamer:
The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions, the statistics are the sole responsibility of the articles authors

تنبيه:
المقالات تُعبر عن آراء كُتابها وليس عن رأي الإتحاد العام العربي للتأمين، والأحصائيات على مسؤولية المصادر

Save The date

GAIF General Conference 33 will be held in Algeria from 11th to 14th Oct 2020

تقرر عقد المؤتمر العام الـ 33 للإتحاد العام العربي للتأمين في الجزائر خلال الفترة 11 - 2020/10/14

Summary

فهرس النشرة

World Insurance

1. Insurers partner up with governments, environmental groups to battle ocean risk
2. Towards an increase in aviation insurance premiums

MENA Insurance

1. الإتحاد المصري للتأمين يبرم إتفاق تعاون مع "الجامعة المغربية" لتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات
2. Better cooperation among regional industry bodies necessary

Arab Insurance

1. United Arab Emirates:
   - "التأمين الإماراتية" تصدر قرارات جديدة بشأن تسويق الوثائق
   - قواعد رقابية لتحويل سوق التأمين إلى رقمية
   - مشاركون خلال مؤتمر "دبي للتأمين البحري 2019": المخاطر الجيوسياسية ترفع أسعار التأمين البحري 300 %
2. Bahrain: Call to streamline insurance policies in Bahrain
3. Saudi Arabia: محافظ "ساما": قطاع التأمين السعودي بحاجة لمزيد من الاندماجات
4. Oman: Mandatory health insurance likely from mid-2020
5. Morocco:
   - The Afro-Asian Federation of Insurance and Reinsurance Elects Morocco as President
   - La Caisse de Dépôt et de Gestion met les points sur les i, après un article paru dans Le360
   - المغرب يبدأ التأمين الإجباري على الكوارث الطبيعية مطلع 2020

Companies News

- Al Etihad unveils strategic tie-up with Shariyah Review Bureau
- الشركة الجزائرية للتأمينات: تحقيق رقم أعمال يفوق 24 مليار دينار سنة 2018
- في حوار بجريدة المال: أحمد شهاب العضو المنتدب للشركة: قناة السويس للتأمين تبدأ خطة تطوير وتنشيط الفروع والإدارات

الامانة العامة

- Assurance: Chakib Abouzaid, le premier Maghrébin à la tête du GAIF (INTERVIEW)

Dear readers,

We will appreciate receiving any information related to the insurance industry in your country.

Thank you for your support.

قُراءنا الاعزاء

الرجاء من عموم القراء مدنا بأخبار شركاتهم وأسواقهم

شكـراً علـى دعمكـم

World Insurance

Insurers partner up with governments, environmental groups to battle ocean risk

As part of the UN Secretary General's Climate Action Summit, a new alliance between the insurance and finance sectors, governments and environmental organisations is being launched to build resilience to ocean risk.

The Ocean Risk and Resilience Action Alliance (ORRAA) will pioneer insurance and finance products that spur investment in coastal resilience, accelerate research to better understand and manage ocean risk, and inform policy, governance, and public understanding.

"Ocean changes have widespread implications for the lives and livelihoods of billions of people," said Denis Duverne, chairman of the board at AXA, one of ORRAA's founding member companies. "Protecting and regenerating coastal natural capital is critical, and the finance and insurance industries have a key role to play in reducing the exposure and vulnerability of coastal communities and ecosystems. From micro-insurance products for loans incentivising sustainable fishing to a Blue Carbon Resilience Credit giving a carbon and resilience value to mangroves, ORRAA's outputs will be designed to be replicated across regions exposed to the impacts of ocean changes."

ORRAA's other founding members include Ocean Unite, the Global Resilience Partnership, and the government of Canada. At last month's G7 meeting, Canadian Prime Minister Justin Trudeau announced that Canada would provide more than C$2 million to help build the alliance.

"The ocean is vital for supporting life on our planet, and ecosystems such as reefs, mangroves, seagrass beds, and salt marshes play a critical role in coastal protection and local economies," said Karen Sack, president and CEO of Ocean Unite. "By bringing sectors together and significantly increasing investment in our natural capital, we can regenerate and revitalise nature to the benefit of ecosystems and society for generations to come."

"The alliance is a powerful opportunity for a diverse and influential set of stakeholders to join forces in developing innovative solutions to ocean risk while also helping to close the protection gap in emerging economies," said Deon Nel, CEO of the Global Resilience Partnership. "The alliance brings together the knowledge, innovation and political will to realise a truly transformative, global response to ocean risk."

Source: Insurance Business Mag.

Towards an increase in aviation insurance premiums

The Boeing 737 MAX crisis will have a direct impact on aviation insurance premiums. On the eve of the renewal, the latter will witness a double-digit increase for the first time in 15 years. In fact, it is since 2017 that market professionals have noticed a rise in aviation losses. The grounding of the 737 MAX would put additional pressure on rates.

This hardening is predictable after the exceptional losses caused by Boeing and its 737 MAX. In addition to the aircraft hull and the bodily injuries policies following the crashes of Ethiopian Airlines and Lion Air aircrafts , the policies pertaining to the aircraft manufacturer's third party liability will also weigh on the bill.

Boeing had to ground several hundred aircrafts for several months and delay the delivery of thousands more. The total compensation bill for Boeing customers (including both crashes) could reach 10 billion USD, which Boeing would inevitably pass on to the price of its aircrafts. Airlines will, in turn, increase airfares, and in the end, it is the traveler who will pay for the entire loss.

Source: Atlas Magazine

MENA Insurance

الجامعة المغربية لشركات التأمين و إعادة التأمين
FEDERATION MAROCAINE DES SOCIETES D'ASSURANCES ET DE REASSURANCE

الإتحاد المصري للتأمين يبرم إتفاق تعاون مع "الجامعة المغربية" لتعزيز التعاون المشترك وتبادل الخبرات

أبرم الإتحاد المصري للتأمين أول أمس إتفاق تعاون مع الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين، وتهدف الإتفاقية إلى تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مجال التأمين واعادة التأمين والمهن ذات العلاقة بقطاع التأمين وإعادة التأمين، وقد رحب الطرفان بهذه الاتفاقية وسيتم العمل على تفعيلها بدءا من تاريخ توقيعها ووضع البرامج التنفيذية المختلفة لبنود هذه الاتفاقية.

وقد وقع هذا الإتفاق كلا من علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين، والبشير البشير بادو، مديرعام الجامعة المغربية لشركاتالتأمين وإعادة التأمين وذلك على ع هامش أعمال الدورة أعمال الدورة السادسة و العشرين لمؤتمر الاتحاد الأفرو آسيوي للتأمين و إعادة التأمين, والذي يعقد في مدينة "مراكش" بالمغرب خلال الفترة من 23-25 سبتمبر 2019 تحت شعار "الحواجز الاقتصادية الجديدة في الأسواق الأفرو آسيوية للتأمين".

ويأتي هذا التعاون تدعمياً لوعي الاتحاد المصري للتأمين والجامعه المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين بالدور الهام الذي يقوم به قطاع التأمين وإعادة التأمين في حماية الأفراد والمؤسسات وتعبئة الإدخار والموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية والمشاركة في تحقيق مبادئ الاستدامة في التأمين للمساهمه في تحقيق الاستدامه البيئية والاجتماعية.

وقد اتفق الطرفان على تشكل لجان فنية تضم ممثلاً عن كل من الإتحاد المصري للتأمين والجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين منها على سبيل المثال وليس الحصر، لجنة التأمينات الزراعية، بجانب لجنة التأمين الصغير ومتناهي الصغر، ولجنة التأمين المستدام، ولجنة الاخطار الطبيعية.

ويعهد لهذه اللّجان دراسة المسائل الفنية والمالية والتشريعية وإعداد التقارير وتحضير المذكرات ورفع التوصيات إلى اللّجنة العليا للإطلاع عليها وإتخاذ القرارات بشأنها.

هذا وتهدف الاتفاقية الي تنمية وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين في مجال التأمين واعادة التأمين والمهن ذات العلاقة بقطاع التأمين وإعادة التأمين، كما يحث الطرفان المؤسسات والمراكز والهيئات العاملة في مجال التأمين وإعادة التأمين وممثلي المهن ذات العلاقة على دعم الصلات وتبادل الخبرات والزيارات بينهم وذلك من خلال الوسائل الآتية :

- حضور المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل وكافة الملتقيات التي تعقد في كلا البلدين ودعوة ذوي الخبرة لعرض التجارب بخصوص المواضيع التي سيتم تدارسها خلال هذه الملتقيات، على أن يتم الإعلان عن الحدث (مؤتمر – ندوة علمية – ورشة عمل- دورة تدريبية) من خلال نشر بيان أو خبر عن هذه الأحداث على الموقع الالكتروني للاتحاد المصري الجامعه المغربية وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالجهتين وإرسال تعميم للشركات الأعضاء في الجهتين لإعلامها بالحدث وحثها على اختيار من يمثلها في الحضور.
- التعاون وتقديم الدعم في مجالات وضع البرامج والمناهج التي تفعل عمل مؤسسات التأمين وإعادة التأمين وقدراتها على الإستجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة وفقا للخبرات المتاحة بالجهتين.
- التعاون في مجالات إنشاء وإدارة مراكز المعلومات والشبكات المتخصصة في مجال التأمين وإعادة التأمين ودراسة المبادرات والمقترحات المقدمة من الطرفين.
- منح ممثلي شركات التأمين وإعادة التأمين بالبلدين تخفيض قدره 50% من قيمة الاشتراكات للاسواق الخارجيه و ذلك لتعزيز الحضور في المؤتمرات و الندوات وورش العمل التي يتم تنظيمها و استضافتها و رعايتها من قبل الجهتين .
- تمكين ممثلي الإتحاد المصري للتأمين والجامعه المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين من العاملين بالجهتين من مجانية الإشتراك في المؤتمرات والندوات وورشات العمل التي يتم تنظيمها واستضافتها ورعايتها من قبل الجهتين.

كما يعمل كل من الطرفين على تعزيز التعاون بينهما والإستئناس بتجارب البلدين في مجال التخطيط الاستراتيجي من خلال الوقوف على الخطط والبرامج والمشاريع في مجالات التأمين وإعادة التأمين ، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر التالي:-

- تعزيز التعاون والاستئناس بتجارب البلدين في مجال التأمين المستدام وتشجيع شركات التأمين وإعادة التأمين على اعتماد وتنفيذ العديد من المبادئ، خاصة المتعلقة بالنواحي البيئية ، والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحكامه بالنسبة لمهن التأمين وذلك في مجالات دعم واتخاذ القرارات والتعاون مع العملاء والشركاء في نشر الوعي بأهمية الاستدامة وتحفيزهم على تطوير حلول ملموسة للقضاء على المخاطر التي يمكن ان يتعرضوا لها من خلال التأمين المستدام.
- تعزيز التعاون والاستئناس بتجارب البلدين في مجالات التأمينات الزراعية والتأمين متناهي الصغر.
- تعزيز التعاون والاستئناس بتجارب البلدين في مجال الاخطار الطبيعية.
- تعزيز التعاون والاستئناس بتجارب البلدين في مجالات التأمينات الاجبارية أو الإلزامية وانشاء مجمعات التأمين.

كما يحث الطرفان مؤسسات التأمين واعادة التأمين الأعضاء بالاتحاد والجامعة على :

- ◊ تنمية عمليات القبول والإسناد بالبلدين.
- ◊ التعاون في مجال الوقاية من الحوادث والحد من الخسائر ومواجهة عمليات التحايل في مجال التأمين وإعادة التأمين وذلك بتنسيق السياسات وتبادل برامج العمل في هذا المجال.
- ◊ التعاون في مجالات تطبيق مبادئ التأمين المستدام وذلك بتنسيق السياسات وتبادل برامج العمل في هذا المجال.
- ◊ التعاون في مجالات في مجال الاخطار الطبيعية وذلك بتنسيق السياسات وتبادل برامج العمل في هذا المجال.
- ◊ التعاون في مجالات التأمينات الاجبارية أو الإلزامية وانشاء مجمعات التأمين وذلك بتنسيق السياسات وتبادل برامج العمل في هذا المجال.

المصدر: أموال الغد

MENA Insurance

Better cooperation among regional industry bodies necessary

By Osama Noor

The opportunities and challenges the insurance industry faces in Asia and Africa are largely similar in many aspects. Also, considering the social and geopolitical similarities, it is necessary for regional insurance bodies to collaborate to help providers benefit from the resources in the Afro-Asian markets while serving their national economies.

Several insurance and reinsurance providers are members of the three largest regional (re)insurance bodies – African Insurance Organisation (AIO), Federation of Afro-Asian Insurers & Reinsurers (FAIR) and General Arab Insurance Federation (GAIF). Members of these three bodies from emerging countries have in common many issues or challenges that need to be addressed jointly to benefit from the available resources in their corresponding regions, said GAIF secretary general Chakib Abouzaid.

Two such issues are dealing with the widening protection gap and climate change, said Mr Abouzaid. “Our main focus should be on how to close the protection gap, and forecast and mitigate the consequences of climate change. Therefore, the three organisations should initiate collaboration in these areas. For example, Turkey and Algeria have excellent experiences in managing Nat CATs; Morocco has a drought scheme; and Ethiopia has also started a drought scheme. Nevertheless, many countries are not yet prepared for the Nat CAT challenge and/or to reduce the protection gap. Exchanging experiences and creating capacities (pools) will definitely be an excellent way to enhance cooperation between African, Arab and Asian countries.”

The relatively low retention level due to small capital base and/or lack of technical expertise in some lines of business is another major challenge, said Mr Abouzaid. “Increasing regional capacities will increase the local retentions, especially with the implementation of the new solvency regulations.”

Source: FAIR Daily “Middle East Insurance Review”

"التأمين الإماراتية" تصدر قرارات جديدة بشأن تسويق الوثائق

أصدر سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين الإماراتية، قرارين جديدين.

والقرار الأول بشأن تعديل تعليمات قواعد ممارسة المهنة وآدابها الواجب اتباعها من قبل شركات التأمين العاملة في الدولة، وأما الثاني خاص بتعديل تعليمات تنظيم تسويق وثائق التأمين من خلال البنوك.

ونص القرار الأول الذي تكون من 5 مواد، بأن تضاف عبارة "وأصحاب المهن المرتبطة بالتأمين" إلى عنوان قرار مجلس إدارة هيئة التأمين لعام 2010.

وتسري أحكام هذه التعليمات على جميع شركات التأمين المقيدة لدى الهيئة والعاملة في الدولة والتي تسوق منتجاتها وخدماتها بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وكيل تأمين أو وسيط تأمين، وفقا لصحيفة البيان.

كما تسري على أصحاب المهن المرتبطة بالتأمين المرخصين والمقيدين لدى الهيئة، وذلك بالقدر الذي يتلاءم مع طبيعة أعمال كل مهنة.

وعرف القرار أصحاب المهن المرتبة بالتأمين بأنهم أي شخص مرخص له من قبل الهيئة لممارسة أي من نشاطات وكيل تأمين أو أكتواري أو وسيط تأمين أو خبير كشف وتقدير الأضرار أو استشاري تأمين أو أي مهنة أخرى مرتبطة بالتأمين يقرر المجلس تنظيمها، ودعا القرار أصحاب المهن المرتبطة بالتأمين لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكام هذا القرار خلال شهر من تاريخ نشره.

فيما نص القرار الثاني على تعديل بند من المادة الخامسة لتصبح "أن يكون قد خضع إلى تدريب عملي لمدة 30 ساعة لدى إحدى شركات التأمين وفي ذات نوع وثائق التأمين التي سيقوم الموظف بتسويقها"

وألغى القرار لعام 2018 وحل محله النص التالي: "يجب أن يكون للشركة مركز بيع في الإمارة التي يقوم البنك بتسويق وثائق التأمين الخاصة بها، أو خدمات الكترونية تمكن العملاء من التواصل معها لاستقبال ملاحظاتهم واستفساراتهم وشكاواهم".

المصدر: مباشر

قواعد رقابية لتحويل سوق التأمين إلى رقمية

أصدر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين، قراراً بشأن القواعد الرقابية للبيئة التجريبية للتكنولوجيا المالية في قطاع التأمين والهادفة إلى تحويل سوق التأمين المحلية إلى سوق رقمية إضافة إلى دعم شركات التقنية المالية الإماراتية الناشئة.

وقالت هيئة التأمين، بحسب القرار الذي حصلت »البيان الاقتصادي «على نسخة منه، إنها تهدف من خلال هذه الوثيقة إلى تحديد الإطار التنظيمي لتشغيل وإدارة البيئة التجريبية لقطاع التأمين، وذلك بغرض خلق بيئة جاذبة للقطاع باستخدام أنظمة مبتكرة، وجعلها منصة للتفاعل مع شركات التكنولوجيا المالية وتحسين الإطار التنظيمي والمساهمة في النمو الاقتصادي، وإدارة المخاطر.

كما تهدف الوثيقة إلى المساهمة في تحقيق رؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى إيجاد اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار، الأمر الذي يستدعي دعم أصحاب الحلول الابتكارية، وبذات الوقت تمكين الهيئة من فهم المنتجات المنوي طرحها وتحديد المخاطر المصاحبة لها وضمان وجود مستوى مقبول للعملاء خلال فترة التجربة.

تطورات

وبينت هيئة التأمين بأن التطورات السريعة في التكنولوجيا الرقمية تعمل على تحويل المشهد الاقتصادي والمالي، وخلق الفرص وفرض التحديات أمام المؤمن لهم وحملة وثائق التأمين والمستفيدين منها والمتضررين أصحاب المصلحة، والشركات والمهن المرتبطة والهيئات الرقابية عليها.

وحددت الهيئة 5 فئات للمتقدمين، وهما: أصحاب الحلول الابتكارية المرخصين والمقيدين لدى الهيئة والراغبون في اختبار حلول فنية يغطيها ترخيصهم الحالي، أو الراغبون في اختبار حلول فنية لا يغطيها ترخيصهم الحالي، وشركات التقنية المالية المسجلة في المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية في الدولة والمطورة لحلول تقنية مالية جديدة بهدف استخدامها في الدولة.

والتي يمكن لها الدخول في البيئة التجريبية، وشركات التقنية المالية الوطنية وفروع الشركات الأجنبية المسجلة داخل الدولة، وشركات التقنية المالية الشركة الأجنبية المسجلة في بلدها الأم والمطورة لحلول تقنية مالية جديدة.

وحددت الهيئة بعض المعايير الأهلية بحيث يجب أن يستوفي المنتج أو الخدمة أو البرامج نموذج العمل التجاري (الابتكار)، عدة شروط بحيث يكون مرتبطاً بالمنتجات و/ أو الخدمات التأمينية التي تقع تحت اختصاص ورقابة هيئة التأمين، وأن تكون مبتكرة من ناحية التكنولوجيا المستخدمة، وأن يثبت فائدته لطالبي التأمين مثل تعزيز النمو والكفاءة وإدارة المخاطر وتوفير خيارات أوسع، وأن تكون هناك حاجة لاختبارها في البيئة التجريبية.

ابتكار

كما يجب على مقدمي الطلبات إثبات، أن لديهم موارد مالية كافية أو دعماً من جهة معتمدة للتعويض عن أي أضرار ممكن أن يتعرض العملاء لها خلال البيئة التجريبية، والجهازية والاستعداد لاختبار الابتكار في البيئة الفعلية للسوق مع عملاء حقيقيين.

وحددت هيئة التأمين الدورة الزمنية للمشاركين، حيث يجب على صاحب الحل الابتكاري اتباع مجموعة من الخطوات والمراحل المحددة التي تمثل الدورة الزمنية للمشاركين في البيئة التجريبية وفقاً للشروط التي يقررها المدير العام، على أن تمتد فترة الاختبار في البيئة التجريبية ما بين 6 و12 شهراً.

United Arab Emirates

United Arab Emirates

شروط لحماية حقوق المستفيدين

حددت هيئة التأمين عدداً من الشروط والقيود التي تفرضها بهدف حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين والمتضررين أصحاب المصلحة، بما في ذلك قيود على عدد عملاء صاحب الحل الابتكاري في الاختبار وفئاتهم، ونوع المعاملات وحجمها، والحظر بحيازة أموال المؤمن لهم والمستفيدين، وشرط الحصول على الموافقة الكتابية من العملاء، ومتطلبات عمليات إجراء محاكاة لاختراق النظام، وضوابط مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومتطلبات بمعالجة الحل الابتكاري لبيانات العملاء وحمايتها.

وستلزم الهيئة صاحب الحل الابتكاري الحاصل على خطاب القبول بإرسال تقارير مرحلية شهرية إلى الهيئة موقعة من الإدارة العليا، بحيث تتضمن التقدم الحاصل في مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة، وعدد العملاء المتطوعين، وعدد وحجم المعاملات المنجزة.

المصدر: البيان الاقتصادي

مشاركون خلال مؤتمر "دبي للتأمين البحري 2019":

المخاطر الجيوسياسية ترفع أسعار التأمين البحري 300%

قال خبراء مشاركون في مؤتمر «دبي للتأمين البحري 2019» الذي أقيم أمس تحت شعار «إدارة المخاطر»، على هامش أعمال أسبوع الإمارات البحري: إن المخاطر الجيوسياسية تقود ارتفاع الطلب على وثائق التأمين التي سجلت زيادة في أسعارها ثلاثة أضعاف في العام الحالي.

وشهد المؤتمر في دورته الثانية بتاريخ 2019/09/24 مناقشات موسّعة بين أقطاب الصناعة البحرية حول أبرز الاتجاهات المؤثرة على تأمين التجارة والشحن إقليمياً وعالمياً، مع تسليط الضوء على أفضل ممارسات إدارة المخاطر باعتبارها دعامة لمواكبة التغيرات المتسارعة ضمن المشهد البحري العالمي.

وقال نبيل بن عزوز نائب رئيس الاكتتاب (البحري والطاقة) القسم الدولي بشركة أبوظبي الوطنية للتأمين "أدنيك"، إن الزخم والتصاعد الجيوسياسي في المنطقة ولاسيما بعد الهجمات الأخيرة على السفن في مضيق هرمز تسبب في رفع أسعار التأمين البحري بنسب مرتفعة بلغت في 300% خلال العام الحالي.

موضحاً أن المخاطر الجيوسياسية تخضع لنوع آخر من التغطية وهو تغطية أخطار الحرب والأعمال الإرهابية حيث إن مخاطر الإرهاب تشكل 80% من إجمالي القسط التأميني وأخطار الحروب 20%.

منافسة

وبين أن السنوات العشر الأخيرة كانت قد شهدت منافسة شديدة بين شركات التأمين العالمية ما دفع بأسعار وثائق التأمين البحري إلى التراجع بنسبة تتراوح بين 10 إلى 20% على أساس سنوي، ما جعله غير جاذب نتيجة كون الأسعار غير مشجعة.

لافتاً إلى أن نتائج أعمال شركات التأمين البحري كانت غير مربحة، ما دفع بعض اللاعبين إلى الانسحاب من السوق، الأمر الذي خفض المنافسة في العام الماضي ودفع بأسعار الوثائق إلى الارتفاع، بنسب متفاوتة، إذ ارتفعت أسعار تأمين الطاقة البحري على المنصات والحفارات بين 5 و10%، فيما تجاوز الارتفاع في أسعار التأمين البحري الـ30 أو 40% وذلك بدون احتساب المخاطر الجيوسياسية.

ورداً على سؤال عن ضعف تواجد الشركات المحلية في قطاع التأمين البحري، قال إن النتائج السلبية في الأعوام الماضية دفع بعض الشركات إلى الابتعاد أو تقليص نسب اكتتاب هذا النوع من الأخطار.

موضحاً أن نسبة احتفاظ الشركات المحلية في سوق الطاقة "الأوفشور" والتأمين البحري في المنطقة بشكل عام، تتراوح بين 15 و20%، وبالنسبة لأخطار الحروب بين 1 و10%، فيما تقوم بتحويل باقي الأقساط إلى شركات إعادة التأمين العالمية.

مخاطر

وأشار إلى أن هناك نوعين من المخاطر العديدة التي يغطيها التأمين في قطاع الطاقة والتأمين البحري، من بينها الطاقة البحرية، والتي تشمل الحفارات ومنصات المعالجة الأولية، والتي تنطوي على مخاطر الأعطال والأضرار الناتجة عن الحريق وغيرها، إلى جانب المسؤولية المدنية على الشركات العاملة في القطاع، فيما يغطي النوع الثاني التأمين البحري الأخطار التي تطرأ أثناء عملية النقل على الطاقة والبضائع وعلى أجسام السفن.

زيادة الطلب

ومن جانبه أشار إريك جينسبي، رئيس العضوية وتطوير الأعمال في مجلس الملاحة البحرية لدول البلطيق "بيمكو" أكبر منظمة للشحن الدولية تمثل مالكي السفن حول العالم، ويضم أعضاء من أكثر من 120 دولة، إلى أنه أصبح هناك مفهوم متنامٍ عن المخاطر، وهو ما أدى مباشرة إلى زيادة الطلب على التأمين.

حيث تسببت التوترات الجيوسياسية لا سيما في المنطقة في رفع التكاليف على شركات الشحن البحري، سواء بسبب تغيير طرق الملاحة أو بسبب ارتفاع تكاليف التأمين التي تضاعفت مؤخراً.

وقال جينسبي، إن التوترات التجارية المتصاعدة تبرز كأحد المخاطر الرئيسية وقد تؤدي إلى حرب تجارية، وإعادة تشكيل أنماط التجارة البحرية العالمية.

تعزيز

وفي كلمته خلال المؤتمر، شدّد خالد مفتاح، مدير إدارة تطوير الأعمال في "سلطة مدينة دبي الملاحية"، على أهمية تعزيز جسور التواصل المباشر بين الرواد من مختلف القطاعات الاقتصادية المؤثرة على الصناعة البحرية، بما فيها النفط والغاز والطاقة والتكنولوجيا والتأمين، لاستشراف حلول مبتكرة لإدارة المخاطر الحالية والمحتملة في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة على كافة المستويات الاقتصادية والبيئية والتنظيمية.

اختيار الإمارات لعضوية "غرفة الشحن الدولية"

اختيرت "جمعية الإمارات للشحن البحري" أمس لتكون عضواً كامل العضوية في "غرفة الشحن الدولية"، وذلك في إنجازٍ تاريخي جديد يُضاف إلى مسيرة ريادة قطاع النقل البحري في دولة الإمارات.

وقال إسبن بولسون، رئيس "غرفة الشحن الدولية" خلال توقيع مذكرة تفاهم مع "جمعية الإمارات للشحن البحري" أمس في دبي: تمتلك دولة الإمارات تاريخاً حافلاً بالإنجازات البحرية التي تتواصل اليوم في ظل الاهتمام المتواصل في تطوير وتعزيز القطاع البحري كونه مكوناً رئيساً من مكونات صنع المستقبل.

وتمضي دبي بثبات على درب الريادة البحرية الذي بدأته منذ إعلانها ميناءً حراً خالياً من الضرائب في مطلع القرن العشرين، في الوقت الذي تسير فيه الإمارات خطوات متقدمة باتجاه الارتقاء بجودة البنية التحتية للموانئ البحرية باعتبارها إحدى أبرز الأولويات الاستراتيجية في إطار "رؤية 2021".

ومن هنا، حرصنا في "غرفة الشحن الدولية"، باعتبارنا الجهة الممثلة للاتحادات الوطنية لملاك السفن في العالم، على تعزيز علاقاتنا الوطيدة مع دولة الإمارات في سبيل ضمان العمل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية لدعم وجود إطار تنظيمي عالمي متكامل للشحن.

وقال الكابتن عبد الكريم المصعبي، بصفتي رئيس جمعية الإمارات للشحن البحري، يسرني أن أعلن اليوم عن انضمام الجمعية إلى "غرفة الشحن الدولية (ICS) "كعضو رسمي كامل.

وتضم "غرفة الشحن الدولية" عددا كبيرا من الأعضاء الكاملين والأعضاء المرتبطين الذين يشكلون شبكة واسعة في جميع أنحاء العالم، حيث يسعدني أن أمثل منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي توفر لأصحاب السفن في الإمارات منصة مثالية للتعبير عن تحدياتهم وآرائهم وإيجاد الحلول المناسبة.

المصدر: البيان الاقتصادي

Number of motor insurance policies rise to 1.5m in 2018

Bahrain

A group of MPs are trying to amend policies of private insurance firms through legislation to prevent them from charging motorists not at fault in car accidents.

The proposal follows numerous complaints from people claiming insurance companies have charged them for a percentage of the repair job, despite having comprehensive insurance and the police determining they were not at fault.

Five MPs want to change this policy and to bring insurance firms in line in a bid to stamp out practices that involve duping customers with the fine print of contracts.

The proposal was submitted yesterday to Parliament chairwoman Fouzia Zainal, who referred it to the services committee for review.

The MPs behind the bill are parliament second vice-chairman Ali Al Zayed, Abdulrazzak Al Hattab, Ahmed Al Ansari, Dr Abdulla Al Thawadi and Isa Al Dossary.

"Charging people who are not at fault to repair or replace damage to the car is something new this country is witnessing," said Dr Al Thawadi, who is also parliament's human rights committee chairman.

"People abiding by traffic rules and minding their own business are now subject to unfair insurance policies that disregard their rights of getting proper compensation.

"The conditions set by insurance companies could be unconstitutional and were possibly included in contracts that people sign without the approval of the Central Bank of Bahrain (CBB).

"Policies should follow certain templates that are acknowledged by the CBB and people should be enlightened about their rights before signing."

However, MP Ahmed Al Salloom, who is Bahrain Bloc president, said the firms were within their legal right to provide different policies based on their business model – adding that consumers should be more aware of their rights and the market.

"The terms are clearly stated for compensation whether someone is at fault or not and insurance companies calculate things to maximise their profits and reduce spending on replacements and repairs," he said.

"If people are not happy with the conditions set on the contract they should reject it and go to another company which they feel will serve them justice or treat them better."

One Bahraini man, who lodged a complaint with MPs, told the GDN on condition of anonymity that he had to pay 25pc of the cost of damage to his car when another motorist crashed into him.

"My insurance company calculated the cost, with the other driver's company, at BD2,000 and they asked me to pay 25pc of the cost, which was BD500, because my car is 2016 model," said the 30-year-old.

"I have full insurance and am paying around BD140 a year, so why should I have to pay that amount, it's not fair."

The GDN approached the CBB and a number of private insurance firms for comment, but there was no response.

Last month, the same group of MPs submitted queries on private insurance policies in the country to CBB Governor Rasheed Al Miraj, who in response issued a decision to amend bylaws under the 2016 Unified Compulsory Insurance Policy Law.

The decision states that firms cannot charge customers for new spare parts if used ones could not be found.

"In case there are no spare parts, new or used, then payments have to be made as final settlements at the cost of the new spare part and repair," stated the decision published in the Official Gazette.

In March the total number of licensed vehicles registered in Bahrain reached 724,082, up from 695,707 a year earlier.

Source: Gulf Daily News

محافظ "ساما": قطاع التأمين السعودي بحاجة لمزيد من الاندماجات

Saudi Arabia

قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي- ساما، إن قطاع التأمين بحاجة إلى مزيد من التطوير.

وأضاف أحمد الخليفي في مقابلة مع صحيفة "الرأي" الكويتية، نشرت اليوم الأربعاء: "نتمنى أن يكون هناك مزيد من الاندماجات لتقوية اللاعبين في هذا القطاع حتى تستطيع فعلاً أن تخدم الاقتصاد السعودي بشكل جيد، وتقدم المزيد من المنتجات عدا عن المنتجين الطاغيين على السوق، وهما القطاع الصحي، وقطاع المركبات."

وبشأن الربحية في القطاع، قال محافظ "ساما"، إن "القطاع واعد جداً والمفترض أنه مربح لكن يحتاج إلى استكشاف جميع المجالات الأخرى والمنتجات."

وأضاف المحافظ أن "ساما" تشجع الاندماج وزيادة رؤوس الأموال في القطاع، وإذا كان الاندماج السبيل للنمو فسندعمه، ويمكن الإشارة إلى أن هناك طلبين تم تقديمهما أخيراً لاندماج أحدهما في مرحلة متقدمة، وسيعلن عنه قريباً .

المصدر: مباشر

Mandatory health insurance likely from mid-2020

Oman

Oman's mandatory universal health insurance for private sector employees, domestic workers and visitors to the Sultanate, may begin rolling out as early as mid-2020.

The system aims to provide affordable health insurance to private sector employees and domestic workers, as well as visitors to Oman, and will start with the electronic Dhamani (Arabic for 'my insurance') system for mandatory health insurance. It hopes to guarantee that costs do not leave too much of a dent in the wallet of those who find healthcare expensive.

Ahmed Al Mamari, the Vice President of the Insurance Sector at the Capital Market Authority, told Times of Oman: "We hope to begin the rollout in the middle of next year or before, since we hope to also focus on technology, which is important in both the insurance sector and health sectors. This is where Dhamani comes into the mandatory health insurance system. It is an electronic platform that links the providers of health insurance, the health services and customers as well as the government, which allows us to regulate the system better and even add new services."

Providing proper healthcare to people is key in the mandatory health insurance programme, which is why the CMA also worked on a unified minimum type of health insurance that has to exist.

"The health insurance will not be identical between different companies," added Ahmed Al Mamari.

"We have put in a mandate, a unified minimum health insurance that insurance companies have to provide, and this is to protect all consumers. This is the minimum, basic health insurance. However, companies will be able to compete, using different health insurance schemes that improve on the mandate and using different prices."

According to him, the project will also help expand both the private insurance sector and the private health sector in Oman. "The project provides health insurance coverage to Omani and expat employees in the private sector, as well as domestic workers and visitors," added Al Mamari

Ahmed Al Mamari said, "The goal is to provide health coverage to this large segment of society, as well as to draw investments and demand to the private health sector in Oman, which would improve services.

"The authority was directed by the Council of Ministers to coordinate with the ministries of health and manpower, as well as the Royal Oman Police and the Oman Chamber of Commerce and Industry to work on creating the necessary framework," he said. "At this point, we are in an advanced stage when it comes to creating the framework. We also worked to canvass the opinion of private sector representatives on how best to implement the project from an economic standpoint. We decided to instigate the project phase by phase, so that we do not move on until we have seen how ready we are," he added.

SMEs will be exempt

According to him, SMEs will be exempt from the mandatory health insurance requirement at the start of the scheme.

"We kept SMEs in mind when thinking about the project," explained Al Mamari. "During this phase, SMEs will not have to implement health insurance, and we are coordinating with Riyada in order to find the best way to introduce it for SMEs in a way that preserves them."

According to the latest insurance data from the CMA, there were 469,791 people covered by health insurance in 2018, 262,486 of whom were Omani and 207,305 of whom were expats. The health insurance programme aims to raise that number to over two million workers.

Higher efficiency

Dr Mohamed Ghazaly, health insurance advisor to the Capital Market Authority, told Times of Oman: "The system is fully electronic, which will lead to higher efficiency compared to paper insurance, and is expected to begin rolling out in 2020. This rollout is expected to take around two or three years from when it first begins until it covers everybody.

"By the time this system is fully established, it is expected to include two million employees, which is much higher than the 400,000 or half a million people who are currently covered, as well as around two or three million others, who come into Oman as tourists or short-term visitors. When they come to Oman, they will need to get an insurance package,"

he added.

An insurance company operating in Oman has said it was looking forward to the programme. Paul Abu Faisal, the chief of life and medical insurance at Arabian Falcon Insurance, told Times of Oman: "Growing the market from half a million to two million beneficiaries will naturally open the path for investors, who will see a boost in their business, and we are looking forward to it .

Preparing our files

"We have begun preparing our files for this programme, and we hope that we are one of the companies who sign on to be part of the programme as soon as it is rolled out," he added.

These comments came at the Oman Health Expo, which was opened yesterday at the Oman Convention & Exhibition Centre by His Excellency Sayyid Dr. Sultan bin Yarub Al Busaidi, Advisor to the Ministry of Health for Health Affairs. The medical event, which is now in its ninth edition, will run from September 23 to 25.

Source: Times Of Oman

The Afro-Asian Federation of Insurance and Reinsurance Elects Morocco as President

Français(1)

The general assembly of the Afro-Asian Federation of Insurance and Reinsurance (FAIR) has elected Morocco as president of the federation for the next two years. Morocco will be represented by Youssef Fassi Fihri, general director of the Central Reinsurance Company (SCR).

The election took place on the sidelines of the 26th FAIR Conference. The conference started yesterday, September 23, in Marrakech. Nearly 1000 officials, decision-makers, and actors from 54 countries are taking part in the conference.

The board of directors of FAIR handed over the presidency from Bahrain, in the person of Yassir Albaharna, to Morocco's Youssef Fassi Fihri during the opening ceremony of the conference.

FAIR comprises 245 member companies from 54 countries in Africa, Asia, and the Middle-East. The federation uses the reinsurance pool system for the benefit of Afro-Asian companies.

The 26th FAIR Conference is organized by SCR, between September 23 and 25, under the theme "The New Economic Barriers in the Afro-Asian Insurance Markets." Representatives of various insurance and reinsurance companies in Asia, Africa, the Middle-East, and Europe are meeting to discuss the conference's theme through different sessions and panels.

(1) infomediaire.net

Source: Morocco World News

المغرب يبدأ التأمين الإجباري على الكوارث الطبيعية مطلع 2020

يبدأ العمل بالتأمين الإجباري على أضرار الكوارث الطبيعية والإرهابية في المغرب مع مطلع 2020، حسب النعمان العصامي، المدير بوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، الذي كان يتحدث أمس في افتتاح المؤتمر الـ26 للاتحاد الأفريقي الآسيوي للتأمين وإعادة التأمين في المغرب.

وأشار العصامي إلى أن آلية تأمين الأحداث الكارثية، سواء الناتجة من الطبيعة أم من فعل إنساني كالإرهاب، في المغرب وضعت خلال السنوات الأخيرة، مشيراً إلى أن كل النصوص القانونية المؤطرة لها أصبحت جاهزة، إضافة إلى تشكيل صندوق التضامن ضد الكوارث.

في غضون ذلك، أوضح حسن بوبريك، رئيس الهيئة المغربية لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في تصريح لـ"الشرق الأوسط"، أن التأمين الجديد عن الأضرار المترتبة عن الكوارث الطبيعية والإرهابية سيكون تأميناً إجبارياً، وسيغطي جميع سكان المغرب.

وحول كيفية عمل هذا التأمين، قال بوبريك إنه سيتم إدراجه بصفته بنداً خاصاً في جميع عقود التأمين، باستثناء التأمين على الحياة. أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يتوافرون على عقود تأمين، فسيستفيدون من التغطية ضد مخاطر الكوارث الطبيعية والإرهاب عبر صندوق التضامن ضد الكوارث الذي تم إحداثه لهذا الغرض، والذي عيّن العاهل المغربي مديره العام أخيراً.

وأشار بوبريك إلى أن صندوق التضامن ضد الكوارث أصبح جاهزاً للعمل مع بداية العام الجديد.

وانطلقت أمس في مراكش أشغال الدورة الـ26 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي - الآسيوي للتأمين وإعادة التأمين بمشاركة مديري 1100 شركة تأمين وإعادة التأمين من القارتين. وتم أمس تسليم رئاسة المؤتمر من ياسر البحارنة من البحرين إلى يوسف الفاسي الفهري من المغرب، الذي سيتولى رئاسة الاتحاد للعامين المقبلين.

ويعتبر المغرب عضواً مؤسساً للاتحاد الأفريقي - الآسيوي للتأمينات، والذي رأى النور سنة 1964، في إطار تنفيذ مبادئ إعلان باندونغ للتعاون بين دول عدم الانحياز.

ويهدف الاتحاد إلى ترسيخ التعاون بين قطاعات التأمين وإعادة التأمين في بلدان أفريقيا وآسيا. ويعقد الاتحاد مؤتمراته كل عامين بالتناوب بين أفريقيا وآسيا. وتحتضن هذه السنة مؤتمر الاتحاد الشركة المركزية لإعادة التأمين، فرع صندوق الإيداع والتدبير المغربي.

وقال عبد اللطيف زغنون، المدير العام التنفيذي لصندوق الإيداع والتدبير المغربي، في افتتاح المؤتمر، إن هذه الدورة ستبحث التحديات الجديدة التي تطرحها المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والتحول الرقمي، والتي سيكون على شركات التأمين الأفريقية والآسيوية التكيف معها. كما ستبحث الشركات المشاركة إشكاليات تدويل نشاطها وتوسعها في عالم متحول وفي سياق ارتفاع الحواجز الاقتصادية والنزعات الحماية في الكثير من الأسواق.

من جانبه، قال عادل منير، الأمين العام للاتحاد الأفريقي الآسيوي للتأمين وإعادة التأمين "خلال هذا المؤتمر سنسعى إلى تعزيز التعاون بين مكونات قطاع التأمين في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية والديمغرافية الهائلة التي تعرفها منطقتنا".

وأضاف، أن المؤتمر سيستعرض الكثير من التجارب الناجحة في المنطقة في مجال التأمين والتأمين المصغر، كما سيتطرق إلى العوائق الاقتصادية في أسواق التأمين وإعادة التأمين، وعلاقة الابتكار والتطوير مع العملية التشريعية، بالإضافة إلى جلسة خاصة حول التأمين التكافلي.

المصدر: الشرق الاوسط

La Caisse de Dépôt et de Gestion met les points sur les i, après un article paru dans *Le360*

Morocco

La Caisse de Dépôt et de Gestion met les points sur les i, après un article paru dans *Le360* le 12 septembre 2019 sur un projet de délégation de la gestion d'une partie des fonds de retraite collectés par le Régime collectif d'allocation de retraite (RCAR).

Dans un communiqué, le groupe apporte quelques éclaircissements et dit afficher "une politique volontariste en termes de gouvernance, de conformité et de transparence". "Le projet de délégation de la gestion d'une partie des fonds de retraite collectés par le RCAR est une étape clé dans la stratégie que mène le Groupe pour la diversification et la dynamisation d'une partie des actifs du RCAR, conformément aux décisions des instances de gouvernance compétentes de ce dernier" peut-on lire dans le document.

La CDG insiste sur ses ambitions et affirme agir selon les "meilleurs intérêts de ses fonds gérés". Ainsi, CDG-Prévoyance (en charge de la gestion du RCAR) a lancé un appel d'offre public pour la délégation de la gestion d'une partie du portefeuille financier du RCAR à des sociétés de gestion d'OPCVM pour la création et la gestion des fonds dédiés au RCAR. "Cette délégation de la gestion d'une partie des fonds de retraite collectés par le RCAR n'est pas une externalisation de la gestion des fonds de retraite. Ces derniers demeurent sous la responsabilité du Pôle CDG-Prévoyance, sous tous aspects techniques, administratifs et financiers" souligne le groupe, qui rappelle que cette ouverture ne remet nullement en question la qualité de la gestion actuelle par CDG Capital, "qui a affiché une performance moyenne nette de 7,4 % sur les 5 dernières années, soit l'une des meilleures et plus durables de la place financière marocaine".

Dans son article paru hier, *Le360*, qui citait *Maghreb Confidentiel*, affirmait que l'opération pilote "devrait être suivie par l'externalisation de la gestion d'autres fonds de la CDG". "CDG Capital aurait été sévèrement critiquée par l'Autorité de contrôle des assurances et de la prévoyance sociale (ACAPS) qui lui aurait reproché son manque de transparence et une mauvaise gestion des fonds", révélait le média.

Companies News

الشركة الجزائرية للتأمينات: تحقيق رقم أعمال يفوق 24 مليار دينار سنة 2018

الجزائـــر: حـقـقـت الشـركـة الجـزائـريـة للتأمينات خلال سنة 2018 رقم أعمال فاق 24 مليار دينار، أي نمو بلغ 3ر4 % مقارنة بالسنة المالية السابقة حسب ما أفاد به بيان للمؤسسة.

و أوضح ذات البـيـان أن الـتـعـويضـات المدفوعة في إطار تسيير الأخطار خلال الفترة المعنية بلغت 12 مليار دينار و التي تمثل تصفية أكثر من 168.000 ملف الأخطار ، محتفظة بالتالي ب"وتيرة تسوية مرتفعة".

كما أشارت الشركة إلى أن النشاط المالي قد تميز بحجم الاستثمارات تزيد قيمته عن 5ر31 مليار دينار و منتجات مالية انتقلت إلى حوالي 5ر1 مليار دينار ، أي بزيادة بلغت 51 %.

أما فيما يتعلق بحوصلة نشاطات المؤسسة خلال هذه السنة ، فقد انتقل هامش التأمين الصافي من 7 مليار دينار جزائري سنة 2017 إلى أكثر من 7ر7 مليار دينار في سنة 2018 ، أي زيادة بحوالي 10 %.

كما بلغت الأرباح الصافية للسنة المالية 2018 مبلغ قيمته 7ر2 مليار دينار ، مقابل 5ر2 مليار دينار في سنة 2017.

Al Etihad unveils strategic tie-up with Shariyah Review Bureau

Saudi Arabia: Al Etihad Cooperative Insurance Company, a leading insurance company in Saudi Arabia, on Monday announced the assignment of Shariyah Review Bureau (SRB), one of the world's leading Sharia Advisory to deliver dynamic Sharia-compliant products.

This step will allow Al Etihad to boost its resources and expertise in the rapidly-growing Sharia-compliant insurance sector in Saudi Arabia, according to a press release.

Hussam Abdul Aziz Al Kannas, CEO of Al Ethiad, said: "We continue to witness exceptional opportunities in all classes of insurance with new players across broadening business areas of the Kingdom's geographical exposure. Our clients are rapidly transitioning into national players in the Kingdom and Sharia compliance is of paramount importance to our customer base."

Through its tie-up with the SRB, Al Etihad aims to offer its clients with Sharia-compliant cooperative insurance solutions, Al Kannas indicated.

Moreover, chief financial officer at Al Etihad Ahmad Omar said that focusing on Sharia compliance would ensure the growth of the company's insurance business.

The strategic partnership with SRB, the kingdom's leading Sharia Advisory firm, would help Al Etihad to maintain its ambitious goals in the cooperative insurance and Takaful sector, Omar pointed out.

For his part, Yasser S. Dahlawi, CEO at SRB, commented: "We are delighted to be working with Al Etihad and to help lead their insurance development effort in the Kingdom. We look forward to developing as well as strengthening the Sharia compliance make-up of their products, investments, and systems."

In June, Al Etihad revealed that its shareholders approved to raise the company's capital by 45.4% to SAR 400 million, instead of SAR 275 million.

Source: English Mubasher

في حوار له مع المال:

أحمد شهاب العضو المنتدب للشركة: قناة السويس للتأمين تبدأ خطة تطوير وتنشيط الفروع والإدارات

جمهورية مصر العربية: كشف أحمد شهاب، العضو المنتدب لشركة قناة السويس للتأمين عن خطة لتطوير وتنشيط الفروع الجغرافية على مستوى الجمهورية ، وكذلك تطوير الإدارات والمنتجات وتدريب العاملين وتحسين نتائج الاكتتاب وتعظيم الربحية.

وقال -فى حواره مع "المال"- إن أقساط شركته تخطت حاجز المليار جنيه لأول مرة منذ بداية نشاطها، مشيرا إلى أنها تخطط لتحقيق 1.25 مليار جنيه أقساطا خلال العام المالى الجارى (2020/2019) كما بدأت فى دعم قاعدتها الرأسمالية وتعتزم ضخ زيادة أخرى استعدادا لتعديلات القانون 10 لسنة 1981 والتى تضمنت زيادة الحد الأدنى لرءوس أموال شركات التأمين، كما حسمت أمرها بالحصول على التصنيف الائتمانى خلال العام المالى الجارى.

وأضاف أن الشركة نجحت فى تخفيض العجز فى الاكتتاب التأمينى فى فرع السيارات بعد وضع شروط جديدة للاكتتاب وأسعار جديدة، كما تخطط للتوسع فى فرعى الحريق والهندسى بالتعاون مع شركات إعادة التأمين.

وأوضح أن الشركة تعمل حاليا عبر شركة متخصصة لتطوير منتجات الشركة وأساليب التسويق بجانب التعاون مع شركة متخصصة فى تقدير الأضرار لتحسين الاكتتاب فى بعض فروع التأمين، ومن نص الحوار.

كم حجم الأقساط التى حققتها شركة قناة السويس للتأمين خلال العام المالى الماضى 2019/2018؟

حققت مليار جنيه أقساطا بنهاية العام المالى الماضى 2019/2018 مقابل 938 مليونا خلال الفترة نفسها من العام السابق 2018/2017 .

كم حجم التعويضات التى سددتها الشركة خلال 2019/2018؟

سددت 308 ملايين جنيه تعويضات خلال العام المالى الماضى 2019/2018 مقابل 319 مليونا خلال العام المالى 2018/2017.

كم يبلغ معدل احتفاظ الشركة من الأخطار؟

بلغ معدل احتفاظ الشركة من الأقساط والتعويضات 54% حاليا، مقابل 53% للعام الماضى.

كم حجم المخصصات الفنية للشركة حتى نهاية يونيو الماضى؟

كونت الشركة مخصصات فنية قيمتها 520 مليون جنيه حتى نهاية العام المالى 2019/2018 بزيادة 18% عن العام المالى 2018/2017.

كم حجم أرباح الشركة خلال العام المالى الماضى 2019/2018؟

بلغ إجمالى أرباح الشركة قبل الضريبة خلال العام المالى الماضى 2019/2018 حوالى 80 مليون جنيه مقابل 56 مليونا خلال العام المالى الأسبق 2018/2017 بنسبة نمو 43%.

كم حجم رأس مال الشركة حاليا وخطة زيادته؟

نجحت الشركة فى زيادة رأسمالها المدفوع من 140 مليون إلى 170 مليونا حاليا منذ ثلاثة أشهر فقط، وهناك موافقة مبدئية من المساهمين مؤخرا على ضخ 20 مليون جنيه أخرى فى رأس المال ليرتفع إلى 190 مليونا، وسيتم تمويل تلك الزيادة من أرباح الشركة، وهناك خطة لزيادة رأسمال الشركة خلال ثلاث سنوات إلى 230 مليون جنيه، بواقع 20 مليونا فى 2021/2020 و 20 مليونا فى 2022/2021.

ما الهدف من تلك الزيادة فى رأس مال الشركة ؟

الهدف من زيادة رأس المال هو تدعيم الملاءة المالية للشركة ومواكبة التغيرات فى الحدود الدنيا لرءوس أموال شركات التأمين فى مسودة قانون تنظيم التأمين الشامل الذى وضع 150 مليون جنيه حدا أدنى لرأسمال شركة التأمين ويضاف لها 50 مليونا أخرى عند رغبة الشركة فى الاكتتاب بالبترول، و نظرا لأن الشركة لديها رخصة تأمين بترول فيجب أن يكون رأسمالها 200 مليون جنيه، فيما ينتظر القانون إقراره فى الفترة المقبلة ومنح القانون الشركة مهلة عاما بعد إقراره لتوفيق أوضاعهم مع بنوده ويجوز لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية مد الفترة حتى ثلاث سنوات.

ما هى خطة التوسع الجغرافى للشركة خلال العام المالى الجارى 2020/2019؟

تخطط الشركة لافتتاح فرعين جغرافيين جديدين خلال العام المالى الجارى 2020/2019 وهما إعادة افتتاح فرع برج العرب، وفتح فرع بالمعادى ليضافا إلى 50 فرعا حاليا ليرتفع العدد إلى 52 فرعا ومكتبا على مستوى الجمهورية.

كم حجم الأقساط المستهدفة خلال العام المالى الجارى 2020/2019؟

تستهدف الشركة تحقيق 1.250 مليار جنيه خلال العام المالى الجارى 2020/2019 مقابل مليار جنيه محققة خلال 2019/2018، بمعدل نمو مستهدف 25%.

كم حجم الأرباح المستهدفة خلال العام المالى الجارى 2020/2019؟

تستهدف الشركة تحقيق 92 مليون جنيه إجمالى أرباح خلال العام المالى الجارى 2020/2019مقابل 80 مليونا خلال العام المالى الماضى 2019/2018.

كيف نجحت الشركة فى تحسين النتائج الفنية والاكتتاب خلال العام المالى الماضى؟

اتبعت الشركة إجراءات لتحسين الاكتتاب فى فرع تأمين السيارات والذى كان يتكبد خسائر فى الماضى، وكانت الشركة كل عام تقوم بعدة إجراءات لتقليل تلك الخسائر بناء على الإحصائيات الخاصة بذلك الفرع وتحليلها، وهو ما يتم بالنسبة لكل فروع الشركة فى نهاية كل عام مالى.

وتضمنت إجراءات تحسين النتائج الفنية فى فرع السيارات زيادة سعر التأمين على السيارات للعملاء الأفراد التى يقل سعرها عن 400 ألف جنيه، حيث بلغ السعر 6% بالنسبة لتلك السيارات، كما عدلت الشركة تحملات شرط التوكيل، كما عدلت فى السيارات المستعملة حيث كانت الشركة تقبل السيارات المستعملة حتى عمر 10 سنوات، وتم تعديلها لتصبح 5 سنوات فقط، وأصبحت الشركة تحمل العميل 25% من التعويض إذا كان عمر السائق عند وقوع الحادث أقل من 25 سنة.

وتبحث الشركة حاليا مع شركة متخصصة فى المعاينة وتقدير الأضرار الخاصة بالسيارات لاتخاذ إجراءات لتدارك أى أخطاء والعمل على تقليل الخسائر، وتحسين محفظة السيارات، ونجحت فى تخفيض عجز اكتتاب فرع تأمين السيارات من 46 مليون جنيه خلال 2018/2017إلى 4.7 مليون خلال 2019/2018، وكان عجز الاكتتاب خلال تلك السنوات يؤثر سلبا على ربحية الشركة.

ونجحت الشركة كذلك فى تحقيق نتائج فنية جيدة فى فرع تأمينات الحوادث المتنوعة والذى بلغ حجم أقساطه 166 مليون جنيه فى 2019/2018، وكذلك تأمين أجسام السفن والتأمين الهندسى.

وبالنسبة للتأمين الطبى تم عقد اتفاق بين الشركة وشركة "ميونيخ رى" الألمانية لإعادة التأمين، حيث يتيح هذا التعاقد استخدام برنامج التسعير الخاص بشركة "ميونيخ رى" لتلك الوثائق والعقود فى التأمين الطبى، بهدف القضاء على خسائر التأمين الطبى فى السوق، كما تتعاقد الشركة مع شركة إدارة رعاية صحية بنظام الطرف الثالث «TPA» وهى شركة "ميدنت" للرعاية الصحية.

المصدر: المال

Companies News

Huffpost Maroc

Assurance: Chakib Abouzaid, le premier Maghrébin à la tête du GAIF (INTERVIEW)

"Je souhaiterai pouvoir mieux intégrer la région Maghreb dans l'activité du GAIF".

Lors de la 26ème édition de la conférence de la Fédération afro-asiatique d'assurance et de réassurance (FAIR) à Marrakech du 23 au 25 septembre, le gotha du milieu s'est donné rendez-vous dans la ville ocre. Chakib Abouzaid se démarquait des autres.

La démarche assurée, la voix forte avec un accent chantant, l'homme ne fait pas deux mètres sans saluer les professionnels de différentes nationalités. Toutes ces personnes le félicitent pour son élection en tant que Secrétaire général de l'Union générale des assurances arabes, ou General arab insurance federation (GAIF). Et pour cause, c'est le premier Maghrébin à prendre la tête de cette fédération, depuis sa création en 1964. Quatre questions au natif de Meknès.

HuffPost Maroc: Quel est votre rôle au sein de l'Union générale des assurances arabes? En quoi consistent les missions du GAIF?

Chakib Abouzaid: Je suis responsable du développement de la coordination entre les assureurs et réassureurs arabes sur 20 pays. Je dois oeuvrer pour le développement de la coopération inter-arabe, la rendre de plus en plus effective, travailler à la modernisation des régulations dans le monde arabe, encourager les échanges d'expériences, les formations, etc. Je m'occupe aussi de la relation entre les compagnies; notre moment le plus fort est notre conférence bi-annuelle qui réunit près de 2.000 personnes.

Tout le reste de l'année on organise des workshops, et des séminaires sur des thèmes variés. On essaie de les faire chaque fois dans un pays différent, pour permettre au maximum de gens d'en profiter.

Le GAIF gère la carte orange; quand quelqu'un voyage en voiture d'un pays arabe à un autre pays arabe, Il a besoin de prendre une carte orange, comme on prend une carte verte en Europe. C'est une assurance de responsabilité civile automobile. Nous sommes en charge de la gestion des émissions des cartes oranges. Chaque année on émet des millions de cartes et on les met à la disposition des compagnies.

Nous sommes chargés de la coordination entre les pays. Quand il y a un conflit qui surgit entre deux bureaux, nous intervenons pour faciliter le paiement, faciliter les émissions de cartes.

Depuis votre nomination, que comptez-vous changer?

Je souhaiterai pouvoir mieux intégrer la région Maghreb dans l'activité du GAIF. On va travailler pour que toutes les parties du monde arabe soient intégrées. Il y a des pays pour lesquels on ne peut pas faire grand chose malheureusement pour l'instant, comme la Somalie, ou les pays en guerre, comme la Syrie et le Yémen, la Libye. Ce sont des pays qui ont toujours été très présents au niveau du GAIF; on se doit d'être là, que ce soit en temps de guerre ou de paix.

Parlez-nous de vos futurs projets?

En ce moment, on travaille sur un projet très important, qui se nomme "Orange Card Electronic Link", ou liaison électronique entre les différents bureaux. Par exemple, entre la Libye et la Tunisie, il y a des millions de voitures qui traversent la frontière entre les deux pays; le jour où tout sera automatisé, ça facilitera la vie des gens. Une fois qu'on aura établi le lien électronique entre les pays, on pourra aussi se connecter avec la police des frontières, de manière à ce que quand une personne se présente à la frontière, elle aura sa carte orange électronique preuve de son assurance, ce qui réduira d'autant le temps de passage aux frontières.

A l'avenir, cela bénéficiera au Maroc, quand la frontière avec l'Algérie sera réouverte. Le choix de l'entreprise informatique qui va concevoir le système se fera dans les prochaines semaines.

Lors de la cérémonie d'ouverture du FAIR, il y a eu l'annonce du lancement au Maroc du fonds des catastrophes naturelles (FSEC) en janvier 2020; pouvez-vous nous expliquer de quoi il s'agit?

Chaque fois qu'il y a des inondations, des tremblements de terre, des éboulements de terrain, on se retrouve parfois avec des dizaines, voire des centaines de victimes et des dégâts matériels. Il y a au Maroc deux systèmes de catastrophes naturelles; un pool qui s'occupe des assurances privées, géré par la Compagnie d'Assurance Transport (CAT); celui que va gérer le fonds récemment créé, sera subventionné par l'Etat, au départ; il va en outre prélever 1% sur les primes d'assurance; son rôle sera d'indemniser les personnes qui n'ont pas d'assurance, les populations démunies, chaque fois qu'il y aura une catastrophe naturelle. De ce fait, il va alléger la facture pour l'Etat. Les années où il n'y aura pas de catastrophe naturelle, l'argent va s'accumuler; c'est un bon mécanisme. En plus, le conseil des ministres a mis à sa tête M. Abderrahim Chaffai, un actuaire qui parle bien la langue des chiffres et spécialiste du sujet.

Source: Huffpost

Save The date

GAIF General Conference 33 will be held in Algeria on 11st to 14th Oct 2020

تقرر عقد المؤتمر العام الـ 33 للإتحاد العام العربي للتأمين في الجزائر خلال الفترة 11 - 2020/10/14

Disclamer:

The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions, the statistics are the sole responsibility of the articles authors

تنبيه:

المقالات تُعبر عن آراء كُتابها وليس عن رأي الإتحاد العام العربي للتأمين، والأحصائيات على مسؤولية المصادر